الصندوق أعلن رسمياً انتهاء فترة تأجيلها والبدء باستئناف التحصيل

بعد تأجيل 54 شهراً.. مبادرو «المشروعات الصغيرة» يعاودون سداد أقساطهم

مصطفى صالح

كشف الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، عن عودة تحصيل الأقساط من المبادرين الممولين عن طريقه من شهر أكتوبر الجاري، وذلك بعدما أجل سداد تلك الأقساط على مبادريه لمدة وصلت إلى 54 شهرا متواصلة.

وكان مجلس الوزراء يصدر قرارات بتمديد قرار تأجيل سداد أقساط المبادرين الممولين من صندوق المشروعات كل 6 أشهر، إذ وافق في 19 مارس الماضي على تأجيل أقساط المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمدة 6 أشهر إضافية، والذي بات التمديد الأخير بعدما صدر قرار عودة تحصيل الأقساط مجددا.

وبدأ سيناريو تأجيل سداد الأقساط المستحقة للصندوق أول أبريل 2020 بعدما أصدر قرارا قضى من خلاله بتأجيل تحصيل الأقساط المستحقة على أصحاب المشروعات الممولة منه عن موعد استحقاقها لمدة 6 أشهر، بعد تدارس الظروف الاستثنائية خلال جائحة كورونا وكيفية تخفيف آثارها ومضاعفاتها على المبادرين ومساندتهم خلال تلك الأزمة.

وأعلن الصندوق على حسابه الرسمي بموقع التواصل الاجتماعي «X»، عن انتهاء فترة تأجيل الأقساط والبدء باستئناف تحصيل «الأقساط المستحقة» له اعتبارا من شهر أكتوبر الجاري.

وكان الصندوق قد برر إيقاف تحصيل الأقساط عند اتخاذ القرار في 2020 بأنه يأتي في إطار متابعته أثر التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للإجراءات الاستثنائية التي اتخذتها الدولة لمواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد، وتنفيذا للتوجيهات السامية في هذا الإطار، إذ جاءت تلك القرارات استنادا للقرارات الاستثنائية والتدابير الاحترازية التي اتخذها مجلس الوزراء جراء تفشي فيروس كورونا وما استتبعه من إجراءات للعمل على توصيات اللجنة الاقتصادية لمجلس الوزراء حينها.

في السياق ذاته، لم ترتبط عملية تأجيل السداد بجائحة كورونا فقط، إذ تظهر تقارير رسمية أن الصندوق قد أجل تحصيل الأقساط على أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من 2022 وذلك لإعادة هيكلة الصندوق إداريا وتنظيميا والنظر في أوجه القصور بقانون إنشائه، والمحافظة على الاستقرار المالي للمشروعات الممولة وتمكينها من النهوض، ومواكبة التغيرات والتحديات بما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني والنفع العام على الدولة وحفاظا على حقوق المبادرين.

القيمة الرأسمالية للسوق تقترب من 42 مليار دينار.. والسيولة قفزت 36,2٪ بمحصلة 92,4 مليون دينار باستهداف الأسهم القيادية

البورصة تستعيد زخمها بـ 628 مليون دينار مكاسب سوقية

شريف حمدي

استهلت بورصة الكويت تعاملات الأسبوع على نشاط إيجابي لافت على وقع الزخم الذي شهدته الأسهم القيادية بعد عودتها للواجهة مرة أخرى، وجاء هذا الإقبال على الأسهم القيادية تزامنا مع إفصاحات النتائج المالية للبنوك والشركات عن فترة التسعة أشهر الاولى من العام الحالي والتي جاءت في معظمها إيجابية وسط ارتفاعات ملحوظة.

وكان لافتا في جلسة أمس اهتمام شرائح واسعة من المتعاملين بأسهم السوق الأول، خاصة في قطاعات الصناعة والاتصالات والخدمات المالية إضافة إلى البنوك، وهو ما ظهر من خلال ارتفاعات المؤشرات الوزنية بنسب تراوحت بين 1,9٪ و2,3٪.

كما أن ارتفاع السيولة نحو الأسهم الكبيرة يشير إلى زيادة نشاط المحافظ المؤسسية التي تهدف إلى تعزيز مراكزها الاستثمارية في السوق الأول، خاصة في ظل الأداء القوي المتوقع لتلك الأسهم مع نهاية العام، وكانت البورصة تعتمد في الفترة الأخيرة على الأسهم المتوسطة والصغيرة المدرجة بالسوق الرئيسي بشكل كبير في ظل خفوت ملحوظ لأسهم السوق الأول، وهو ما أدى إلى وجود كثير من هذه الأسهم في قطاعات متنوعة بأسعار مشجعة على الاقتناء.

وتسبب الزخم الشرائي لأسهم السوق الأول في تحقيق مكاسب، لافتة على مستوى القيمة السوقية التي أضافت بنهاية جلسة أمس الأحد نحو 628 مليون دينار بنسبة 1,5٪، ليصل إجمالي القيمة السوقية إلى 41,907 مليار دينار من 41,279 مليار دينار في جلسة ختام الأسبوع الماضي، وبهذه المكاسب الكبيرة أمس قفز إجمالي القيمة ليلامس مستوى 42 مليار دينار مجددا.

وتجلت مكاسب سوق الأسهم أمس في قفزة السيولة المتدفقة بنسبة 36,2٪ ببلوغ الإجمالي 92,4 مليون دينار مقابل 67,8 مليون دينار في جلسة يوم الخميس الماضي.

وتركزت السيولة أمس حول الأسهم الكبيرة في مقدمتها اسهم بيت التمويل الكويتي (بيتك) بنحو 11,6 مليون دينار، وبنك الكويت الوطني بتداولات قيمتها 5,7 ملايين دينار، ثم شركة إيفا بـ 5,68 ملايين دينار، وأرزان بقيمة 5,61 ملايين دينار، وسهم صناعات بتداولات قيمتها 5,5 ملايين دينار.

وحظي السوق الأول أمس بالنصيب الأكبر من السيولة بنحو 55,8 مليون دينار تشكل 60,3٪ من الإجمالي.

وأنهت البورصة الجلسة على مكاسب جماعية، إذ أضاف السوق الأول 133,6 نقطة بنسبة ارتفاع 1,79٪ ليصل إلى 7594 نقطة، كما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بـ 22 نقطة بنسبة ارتفاع 0,3٪ ليصل إلى 6468 نقطة، وارتفع مؤشر السوق العام بنحو 106,1 نقاط بنسبة 1,5٪ ليصل إلى 7087 نقطة.

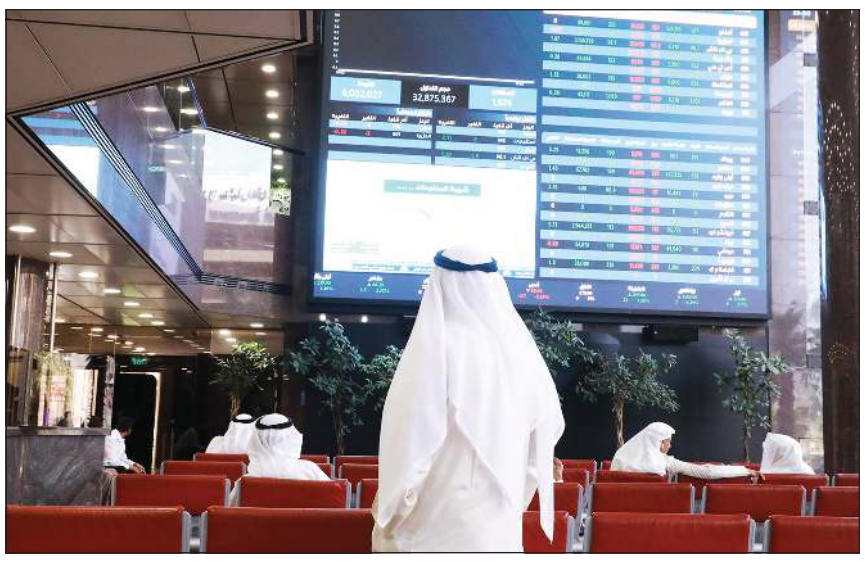

امتصت تبعات ردّ الكيان الصهيوني على إيران

20,35 مليار دولار مكاسب 5 بورصات خليجية

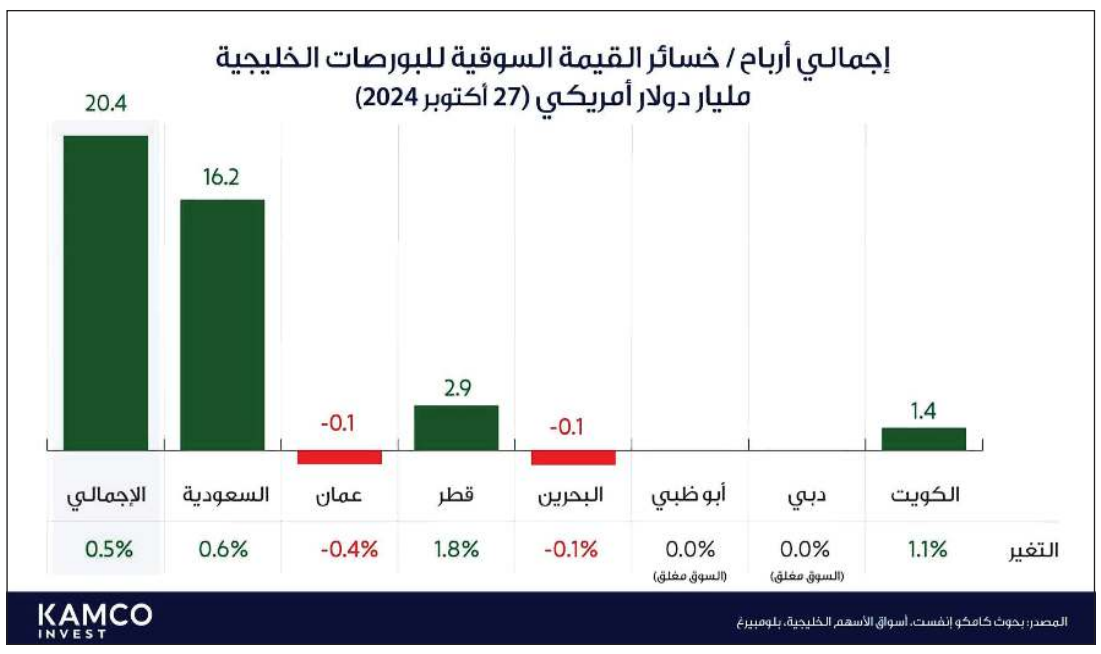

امتصت بورصات الخليج تأثيرات رد الكيان الصهيوني على إيران فجر يوم السبت الماضي، وحققت 5 بورصات خليجية خلال جلسة تداولات أمس صافي مكاسب بلغت قيمتها 20,35 مليار دولار، وذلك بعدما حقق 3 أسواق منها مكاسب مليارية مقابل خسائر طفيفة لسوقين آخرين.

وبحسب بيانات صادرة عن شركة «كامكو إنفست»، بلغت مكاسب بورصة الكويت خلال تداولات الأحد نحو 1,44 مليار دولار، بينما بلغت مكاسب البورصة السعودية 16,18 مليار دولار، فيما بلغت مكاسب البورصة القطرية 2,89 مليار دولار، وحققت بورصة البحرين خسائر قدرت بـ 92,93 مليون دولار، وبورصة عمان 87,55 مليون دولار.

عوائد المعدن الأصفر تجاوزت أسواق الأسهم.. ليحقق عائداً بـ 67٪ مقابل 63٪ لمؤشر «S&P 500»

الذهب يتفوق على الأسهم ويصبح الاستثمار الرابح في 2024

العربية: شهدت أسعار الذهب قفزة هائلة منذ بداية العام الحالي، ليسجل المعدن النفيس مستويات قياسية غير مسبوقة متجاوزا 2772 دولارا للأوقية خلال الأسبوع الماضي، محققا بذلك مكاسب منذ بداية العام الحالي بلغت نحو 33٪، وفقا لما ذكرته «Business Insider»، واطلعت عليه «العربية Business». ومنذ بدء سوق الأسهم الصاعدة في أكتوبر 2022 حتى أكتوبر الجاري، تجاوز الذهب مكاسب الأسهم، حيث حقق عائدا بنسبة 67٪ مقارنة بعائد مؤشر «ستاندرد آند بورز 500» الذي بلغ حوالي 63٪، وفقا لبيانات «YCharts»، ما يجعل المعدن الأصفر أحد أفضل الاستثمارات في العالم.

وكانت البنوك المركزية العالمية في حالة شراء للذهب على مدى السنوات الماضية، إذ اشترت البنوك المركزية 483 طنا من الذهب بالنصف الأول، ما يعد رقما قياسيا، وتصدرت البنوك المركزية من تركيا والهند والصين قائمة أكبر المشترين، بحسب بيانات مجلس الذهب العالمي، ويأتي جزء من الارتفاع في الطلب من الدول التي تريد تنويع حيازاتها بعيداً عن الدولار.

وقال «غولدمان ساكس» في مذكرة الشهر الماضي: «نعتقد أن مضاعفة مشتريات البنوك المركزية ثلاث مرات منذ منتصف عام 2022 بسبب المخاوف بشأن العقوبات المالية الأميركية والديون السيادية الأميركية هي عملية هيكلية وستستمر».

وكانت هذه الديناميكية واضحة منذ غزو روسيا لأوكرانيا في عام 2022، حيث سعت أميركا إلى إلحاق أقصى قدر من الضرر الاقتصادي بروسيا من خلال العقوبات، لكن من الصعب تنفيذ العقوبات ضد دولة أقل اعتمادا على الدولار، وإحدى الطرق لتقليل الاعتماد على الدولار هي شراء الذهب.

وبحسب الخبير الاقتصادي محمد العريان، فإن الارتفاع المستمر في الذهب يجسد نهجا آخذ في التزايد بين الصين ودول القوة المتوسطة، مشيرا إلى وجود اهتمام باستكشاف البدائل المحتملة لنظام المدفوعات القائم على الدولار والذي كان في صميم البنية الدولية منذ حوالي 80 عاما. وحققت روسيا نجاحا في هذا الصدد، حيث تمكنت من توجيه اقتصادها بعيدا عن الركود التام بعد أن فرضت الولايات المتحدة عقوبات واسعة النطاق في عام 2022. ما قد يمنح الدول الأخرى الثقة لتقليل اعتمادها على الدولار، ما سيعود بالنفع في نهاية المطاف على الذهب. ويعد الذهب أحد الأصول الآمنة نظرا لتاريخه الطويل كمخزن ثابت للقيمة، لذا عندما ترتفع التوترات الجيوسياسية، يميل المستثمرون إلى الإقبال على المعدن النفيس. فمن حرب روسيا ضد أوكرانيا إلى الاشتباكات المتصاعدة في الشرق الأوسط إلى التهديد الصيني الطويل الأمد ضد استقلال تايوان، تتصاعد التوترات الجيوسياسية ولا تتراجع.

وعلاوة على ذلك، فإن ارتفاع الديون الأميركية يعني أن سندات الخزانة ـ وهي أصل تاريخي آخر من الملاذ الآمن ـ قد لا تكون خالية من المخاطر بعد الآن.

وقال «بنك أوف أميركا» في مذكرة الشهر الجاري: «يبدو أن الذهب هو آخر أصول الملاذ الآمن، مما يحفز المتداولين بما في ذلك البنوك المركزية على زيادة التعرض له». واكتسبت تجارة ترامب زخما مؤخرا مع ارتفاع احتمالات فوز الرئيس السابق في الانتخابات، وكان الذهب من اكبر المستفيدين. وذلك لأن رئاسة ترامب المحتملة من المتوقع أن تكون مصحوبة بعجز حكومي مرتفع ونمو سريع للديون، ما من شأنه أن يزيد من المخاوف بشأن انتعاش التضخم واستدامة الدولار الأميركي.

ويرى كبير الاستراتيجيين لدى شركة «Interactive Brokers»، ستيف سوسنيك، أنه حتى لو لم يفز ترامب بالانتخابات، فمن المرجح أن ينمو العجز، مما يدفع الذهب لتسجيل المزيد من المكاسب.

واستفادت أسعار الذهب تاريخيا من انخفاض أسعار الفائدة، حيث ارتفعت بنسبة 10٪ في الأشهر الستة التي أعقبت أول خفض لسعر الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي، بحسب بيانات مجلس الذهب العالمي، كما تعزز توقعات خفض بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة عدة مرات على مدار العام المقبل أسعار الذهب.

وبينما قفزت العائدات منذ أول خفض لسعر الفائدة من قبل بنك الفيدرالي الشهر الماضي، إذ سجلت عائدات سندات الخزانة لأجل 10 سنوات أعلى مستوى منذ يوليو الأسبوع الماضي، استمرت أسعار الذهب في الارتفاع، ما يشير إلى أن مستثمري الذهب أكثر تركيزا على مسار أسعار الفائدة العالمية، حيث تبدو البنوك المركزية العالمية على استعداد لتخفيف السياسة النقدية.